بزيادة بلغت نحو 2.6 مليار دينار خلال شهر يوليو

«بيتك» : الودائع الحكومية وودائع القطاع الخاص في الكويت شهدتا نمواً بنسبة 8 في المئة

قال تقرير بيت التمويل الكويتي «بيتك»شهد إجمالي الودائع الحكومة وودائع القطاع الخاص نموا على أساس سنوي بنسبة 8 في المئة في يوليو 2013 بزيادة بلغت نحو 2.6 مليار دينار بالمقارنة بمقدارها البالغ حوالي 32.4 مليار دينار في يوليو 2012. إلا انه نظرا للاعتبارات الموسمية وزيادة إنفاق الأفراد على متطلبات السفر، فقد شهد إجمالي الودائع الحكومية وودائع القطاع الخاص تراجعا في يوليو 2013 بلغ حوالي 35.4 مليار دينار اى بنحو واحد في المائة «1 في المئة» عن قيمتها خلال الشهر السابق،وقد جاء ذلك كمحصلة لانخفاض ودائع القطاع الخاص بنحو 1.6 في المئة خلال شهر يوليو مقارنة بقيمتها المسجلة خلال شهر يونيو 2013 بينما ارتفعت الودائع الحكومية بنحو 2 في المئة خلال شهر يوليو.

وأضاف التقرير تراجع إجمالي الودائع الحكومية وودائع القطاع الخاص بحوالي واحد في المائة «1 في المئة» بمقدار 388 مليون دينار لتبلغ قيمتها 35 مليار دينار خلال يوليو 2013 مقارنة بانخفاض بنحو نصف في المائة « 0.5 في المئة» بحوالي 169 مليون دينار إذ بلغ إجمالي الودائع المصرفية حوالي 35.4 مليار دينار خلال شهر يونيو 2013.

وقد بلغ إجمالي عرض النقود إلى إجمالي الودائع المصرفية الخاصة والحكومية ما نسبته حوالي 90.4 في المئة في يوليو 2013، مقارنة بنسبة بلغت 90.5 في المئة خلال يونيو 2013 وما نسبته 88.2 في المئة في يوليو 2012.

وبين تمثل الودائع أهم مصدر للأموال بالنسبة للبنوك المحلية حيث جاءت نسبتها إلى إجمالي الميزانية المجمعة بنحو 70.8 في المئة خلال شهر يوليو 2013 مرتفعة عن نسبتها التي بلغت حوالي 70.5 في المئة خلال يونيو 2013 .

حيث تعتبر التسهيلات الائتمانية وأدوات الدين العام والاستثمارات المحلية أهم المجالات لاستخدامها لدى البنوك المحلية، حيث استوعبت حوالي 79.8 في المئة من حجم الائتمان خلال شهر يوليو 2013 مقابل نحو 78.9 في المئة خلال يونيو 2013 ونحو 81.5 في المئة خلال يوليو 2012. وقد تراجعت جملة موجودات البنوك المحلية الكويتية مجتمعة بمعدل نمو 1.5 في المئة في يوليو 2013 مقابل نمو بنسبة 1.1 في المئة خلال يونيو 2013 وارتفاع وصل إلى 7 في المئة على اساس سنوى في يوليو 2013 .

واشار سجلت ودائع القطاع الخاص تراجعا للشهر الثاني على التوالي خلال شهر يوليو 2013 بنسبة 1.6 في المئة بانخفاض قدره 478 مليون دينار حيث بلغت نحو 30 مليار دينار خلال شهر يوليو 2013 مقارنة بانخفاضها في يونيو باقل من نصف في المئة «0.3 في المئة» بانخفاض بلغت قيمته حوالي 92 مليون دينار لتسجل نحو 30.5 مليار دينار خلال يونيو 2013، وحققت نموا سنويا عن قيمتها في يوليو 2012 بنسبة 10 في المئة بحوالي 2.8 مليار دينار حيث سجلت نحو 27.2 مليار دينار في يوليو 2012.

بينما انخفضت حصة إجمالي الودائع المصرفية الخاصة إلى إجمالي عرض النقود بمفهومها الأوسع م3 بنسبة طفيفة حيث بلغت حوالي 94.9 في المئة خلال يوليو 2013 ، مقارنة بنحو 95.3 في المئة في يونيو 2013 وما نسبته 95.4 في المئة في يوليو 2012، في حين استقرت نسبتها إلى إجمالي الميزانية المجمعة بنحو 60.8 في المئة خلال شهري يوليو ويونيو 2013 بينما بلغت نحو 59 في المئة خلال شهر يوليو 2012.

وقال تتكون ودائع القطاع الخاص من مجموع الودائع بالعملة المحلية والودائع بالعملات الأجنبية حيث تشمل الودائع بالعملة المحلية ثلاثة أنواع من الودائع وهي الودائع تحت الطلب والودائع الإدخارية والودائع لأجل.

وباستعراض تطور مكونات ودائع القطاع الخاص حسب أنواعها خلال شهر يوليو من عام 2013 نلاحظ انخفاض الودائع تحت الطلب للمرة للمرة الثانية خلال العام 2013 «بعد انخفاضها خلال شهر فبراير مقارنة بشهر يناير 2013» حيث انخفضت بنسبة 5.7 في المئة بقيمة انخفاض بلغت 397 مليون دينار إذ سجلت نحو 6.6 مليار دينار خلال يوليو 2013 مقارنة بقيمتها التي ارتفعت بنسبة 2.7 في المئة بحوالي 182 مليون دينار لتسجل نحو 7 مليار دينار خلال يونيو 2013.

أما ودائع الادخار فقد سجلت تحسنا طفيفا بعد سلسلة انخفاض بدأت في مايو 2013 حيث ارتفعت بنسبة قدرها واحد في المائة «1 في المئة» بزيادة بلغت حوالي 54 مليون دينار لتسجل نحو 4.7 مليار دينار خلال يوليو 2013 مقارنة بانخفاضها بنسبة قدرها 2 في المئة بحوالي 98 مليون دينار حيث سجلت قيمتها نحو 4.6 مليارات دينار خلال يونيو 2013، في حين سجلت ودائع القطاع الخاص لأجل استقرارا بارتفاعها الطفيف باقل من نصف في المائة بنحو 5 مليون دينار حيث سجلت حوالي 15.85 مليار دينار خلال يوليو 2013 مقارنة بقيمتها في يونيو التي شهدت تراجعا بنحو 2 في المئة وبمقدار 306 مليون دينار حيث سجلت حوالي 15.84 مليون دينار خلال شهر يونيو 2013.

ونتيجة لما سبق فقد تراجعت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية خلال يوليو 2013 بنحو واحد في المائة «1.2 في المئة» مقارنة بنحو 338 مليون دينار حيث بلغت قيمتها حوالي 27 مليار دينار مقارنة بانخفاضها في يونيو 2013 باقل من واحد في المائة «0.8 في المئة» وبحوالي 222 مليون دينار حيث سجلت حوالي 27.5 مليار دينار في يونيو 2013، بينما حققت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية تراجعا بلغت نسبته 4.6 في المئة بنحو 140 مليون دينار حيث سجلت قيمتها حوالي 2.9 مليار دينار خلال يوليو 2013 مقارنة بقيمتها التي شهدت نموا بنسبة بلغت 4.5 في المئة بارتفاع نحو 130 مليون دينار حيث بلغت قيمتها نحو 3 مليار دينار خلال يونيو 2013.

وأوضح أما على مستوى النمو السنوي، فقد حققت ودائع القطاع الخاص تحت الطلب نموا سنويا نسبته 14 في المئة ومقداره حوالي 813 مليون دينار في يوليو 2013، حيث كانت قد سجلت نحو 5.8 مليار دينار في يوليو 2012 محققة ارتفاعا سنويا نسبته 13 في المئة بمقدار 684 مليون دينار عن قيمتها في يوليو 2011، وحققت الودائع الادخارية نموا سنويا في يوليو 2013 بلغت نسبته 11 في المئة بنحو 460 مليون دينار حيث وصلت إلى نحو 4.2 مليار دينار في يوليو 2012 الذي حقق ارتفاعا سنويا نسبته 2 في المئة بمقدار 286 مليون إذ بلغت قيمته نحو 3.6 مليار دينار في يوليو 2011، وحققت الودائع لأجل ارتفاعا على أساس سنوي في يوليو 2013 بنسبة 4 في المئة وبحوالي 654 مليون دينار حيث سجلت حوالي 15 مليار دينار في يوليو 2012 الذي حقق ارتفاعا سنويا نسبته 2 في المئة بمقدار 286 مليون دينار مقارنة بحوالي 14.9 مليار دينار في يوليو 2011.

وحققت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية نموا سنويا في يوليو 2013 بنحو 7.6 في المئة وبمقدار 1.9 مليار دينار حيث سجلت نحو 25 مليار دينار في يوليو 2012 الذي حقق ارتفاع سنوي نسبته 7 في المئة بمقدار 1.6 مليار دينار بينما سجلت قيمتها نحو 23.6 مليار دينار في يونيو 2011.

كذلك حققت الودائع بالعملات الأجنبية نموا سنويا في يوليو 2013 وصل إلى 42.5 في المئة وبنحو 860 مليون دينار حيث سجلت حوالي 2 مليار في يوليو 2012 مقارنة بارتفاع سنوي نسبته 3 في المئة بمقدار 64 مليون دينار في يوليو 2012 إذ سجلت قيمته نحو 1.96 مليار دينار في يوليو 2011.

إجمالي الودائع الحكومية:

حققت الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي تحسنا طفيفا بنسبة 2 في المئة بزيادة بلغت نحو 90 مليون دينار إذ سجلت حوالي 4.9 مليارات دينار خلال شهر يوليو مقارنة بتراجع طفيف بحوالي 1.5 في المئة بنحو 77 مليون دينار حيث سجلت حوالي 4.88 مليارات دينار في يونيو 2013.

وكانت الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي قد تراجعت بنحو 3 في المئة على أساس سنوي بقيمة 147 مليون دينار عن قيمتها والتي سجلت نحو 5 مليار دينار في يوليو 2012 الذي ارتفع بنسبة بلغت 47.7 في المئة بزيادة وصلت إلى 1.6 مليار دينار عن قيمتها التي سجلت نحو 3.5 مليار دينار في يوليو 2011.

في حين بلغت نسبتها إلى إجمالي الميزانية المجمعة حوالي 10 في المئة خلال شهر يوليو 2013 بينما كانت قد بلغت نحو 9.7 في المئة من إجمالي الميزانية المجمعة خلال يونيو 2013 و بلغت نحو 11 في المئة خلال شهر يوليو 2012. وتتكون الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي من ودائع تحت الطلب وودائع لأجل، أما الودائع الحكومية تحت الطلب فقد حققت ارتفاعا بنسبة بلغت 5.8 في المئة بزيادة قدرها حوالي 6 مليون دينار مسجلة نحو 117 مليون دينار خلال يوليو 2013 مقارنة بارتفاع بلغت نسبته 3.4 في المئة بنحو 3.6 مليون دينار حيث سجلت الودائع الحكومية تحت الطلب حوالي 111 مليون دينار خلال شهر يونيو 2013.

بينما سجلت الودائع الحكومية لأجل لدى القطاع المصرفي ارتفاعا بنسبة بلغت حوالي 1.7 في المئة بزيادة مقدارها نحو 83 مليون دينار حيث سجلت قيمتها حوالي 4.8 مليار دينار خلال يوليو 2013 مقارنة بانخفاض بحوالي 1.7 في المئة بنحو 80 مليون دينار لتسجل نحو 4.77 مليار دينار في يونيو 2013.

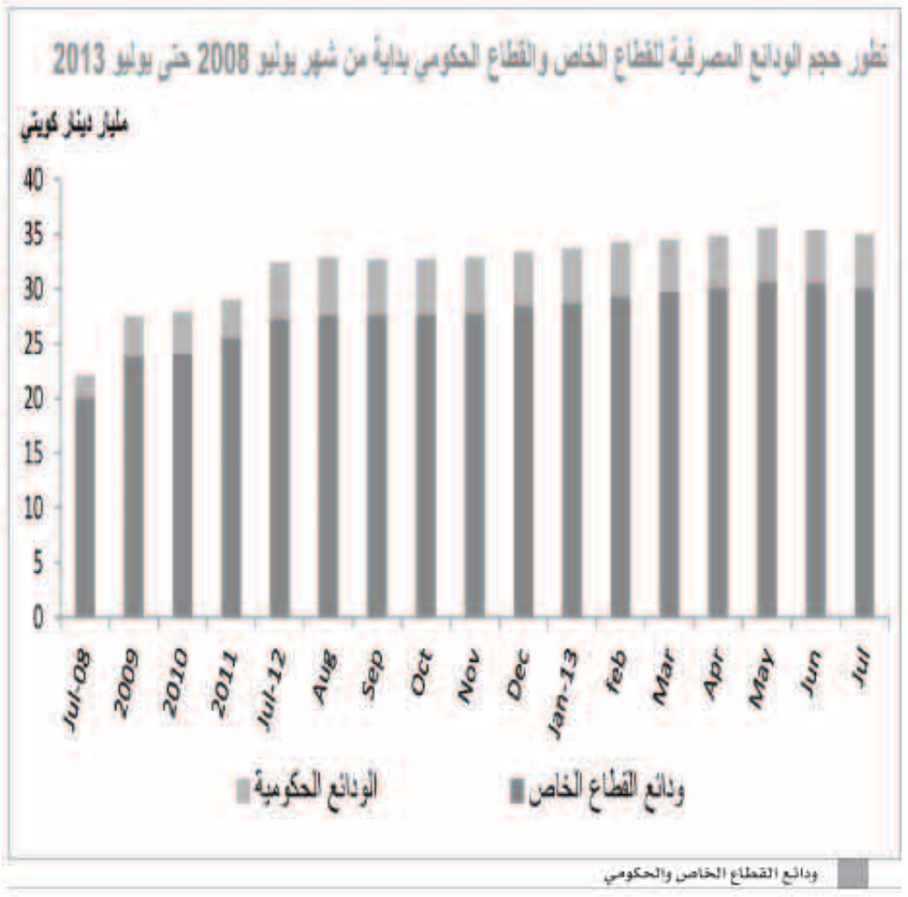

الودائع الحكومية حققت انخفاضاً

حققت الودائع الحكومية تحت الطلب انخفاضا نسبته 29 في المئة بنحو 47 مليون دينار حيث كانت قد سجلت نحو 164 مليون دينار في يوليو 2012 الذي حقق ارتفاعا سنويا بلغت نسبته 91 في المئة بمقدار 78 مليون دينار إذ بلغت قيمته نحو 86 مليون دينار في يوليو 2011، بينما تراجعت الودائع الحكومية لأجل بحوالي 2 في المئة بمقدار 100 مليون دينار على أساس سنوي حيث سجلت 4.95 مليارات دينار في يوليو 2012 الذي حقق ارتفاعا سنويا نسبته 46.6 في المئة بمقدار 1.57 مليار دينار خلال يوليو 2012 حيث كانت قد سجلت حوالي 3.4 مليارات دينار في يوليو 2011.

وقد تراجع إجمالي حجم الميزانية المجمعة للبنوك المحلية الكويتية في شهر يوليو من عام 2013 بنسبة 1.5 في المئة بقيمة قدرها 776 مليون دينار حيث سجلت نحو 49.4 مليار دينار خلال يوليو 2013 مقارنة بارتفاع بلغت نسبته واحد في المائة 1 في المئة بقيمة بلغت نحو 531 مليون دينار حيث سجلت 50 مليار دينار خلال يونيو 2013، بينما حققت ارتفاعا سنويا مقارنة بعام 2012 بلغت نسبته 7 في المئة ومقداره نحو 3.7 مليارات دينار إذ سجلت حوالي 46 مليار دينار في يوليو 2012.

عمليات جني أرباح واسعة

«بيتك للأبحاث» : مؤشر سوق قطر يتعافى من جديد عقب مرحلة التصحيح

اشار تحليل تقني خاص بشركة « بيتك للأبحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي ان مؤشر سوق قطر اخذ في التعافي بعد ان شهد عمليات جني ارباح واسعة النطاق ، حيث شهد المؤشر تراجعا الى ادنى مستوى ومالبث ان عاود الصعود مما يجعله فرصة لمستثمر الفترات القصيرة والمتوسطة والطويلة على حد سواء .. وفيما يلي التفاصيل

– في تحليلنا السابق عن السوق القطري في 21 أغسطس الماضي ذكرنا بأن المؤشر قد لامس أعلى مستوياته منذ شهر سبتمبر 2008 ببلوغه مستوى 10.074.9 نقطة، وأنه يتداول أعلى من المستوى النفسي الواقع عند 10.000 نقطة عقب تسجيله ارتفاع على مدى تسعة أسابيع متواصلة، محققا بذلك ربحا قدره 9.6 في المئة لمستثمري السوق.

بينما وبسبب حالة عدم الاستقرار السياسي في المنطقة، شهد السوق عمليات جني أرباح واسعة النطاق، ظهرت جليا في ارتفاع كميات التداول في السوق خلال تلك الفترة، وأدت إلى تراجع المؤشر إلى أدنى من مستوى معدله المتحرك قصير الأجل ومن ثم إلى أدنى من نسبة «61.8 في المئة لإحداثيات فيبوتاتشي الواقعة بين 7.489 – 10.109 نقطة» عند مستوى 9.108 نقطة. وما لبث أن استعاد السوق قواه عاكسا اتجاهه نحو الارتفاع من جديد مع بقاء أساسياته متينة، صعودا إلى أعلى من مستوى إحداثية 76.4 في المئة وفوق معدله المتحرك قصير الأجل من جديد في 10 سبتمبر الجاري.

في حال نجاح الاتجاه التصاعدي في الصمود، علما بأن معامل القوة النسبية مازال يتداول أدنى من حده الأعلى: فإن احتمالية ارتفاع المؤشر إلى أعلى مستوياته للعام الحالي قريبا من 10.000 نقطة واردة خلال الفترة القصيرة إلى المتوسطة القادمة. علما بأن مستوى المقاومة التالي في حال تجاوز المؤشر المستوى النفسي سيكون عند 10.570 نقطة.

في هذه الأثناء، تقع نقطة اتخاذ القرار لمستثمري الفترات القصيرة عند مستوى قريب من 9.567 نقطة، حيث أي تراجع إلى أدنى من ذلك سيعطي مستثمري هذه الفترة إشارة للتصفية والخروج م السوق. أما مستثمري الفترات المتوسطة والطويلة فبإمكانهم متابعة استثمارهم في الوقت الحالي مع بقاء المؤشر متصاعدا نسبة لهذه الفترتين. بينما تأتي إشارة التصفية في حال تراجعه إلى مستويات أدنى من 9.099 نقطة و 8.648 نقط لمستثمري الفترتين المتوسطة والطويلة على التوالي.

تقرير: قيمة قطاع الضيافة الخليجي ستبلغ 28.3 مليار دولار بحلول العام 2016

يعتمد قطاع الضيافة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على الحلول التقنية الفائقة لتلبية احتياجات العملاء بالشكل الأمثل، ومواكبة متطلبات الحقبة الرقمية، ويرى الخبراء أن اهتمام هذا القطاع باقتناء أحدث الحلول التقنية آخذ بالازدياد منذ أعوام.

وتتسم السياحة الإقليمية بآفاق نمو هائلة، لاسيما صناعة السياحة الخليجية، وذلك وفقا لتقرير صادر عن البنك الدولي، فيما توقع تقريرٌ آخر صادر عن المؤسسة المصرفية الاستثمارية «ألبن كابيتال» أن تقفز قيمة صناعة الفندقة الخليجية من 19.2 مليار دولار أمريكي في عام 2011 إلى 28.3 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2016.

وأظهرت دراسة استطلاعية أجرتها «فيزا» مؤخراً أن 65 بالمئة من المستطلعة آراؤهم يأخذون هواتفهم الذكية معهم في أسفارهم ورحلاتهم السياحية، وأن 54 في المئة منهم يصطحبون حواسيبهم المحمولة. ويتيح «معرض الفنادق 2013» الذي يلتئم بمركز دبي التجاري العالمي «30-28 سبتمبر 2013» لكبار التنفيذيين في صناعة الفندقة والسياحة بالمنطقة فرصة التعرّف على أحدث الحلول التقنية المواكبة والداعمة لمثل هذه التحولات اللافتة.

وأكدت أليفيا سورا، مديرة تطوير الأعمال لدى «أومنيكس إنترناشيونال»، اهتمام صناعة الفندقة وصناعة السياحة عامة بالمنطقة بتحديث البنية التحتية التقنية قائلة: «يتزايد إقبال قطاع الضيافة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على نحو مطرد، منذ أعوام، على تحديث نظم التقنية المعلوماتية من أجل تحقيق التوافق الأمثل مع الأجهزة النقالة المختلفة للعملاء، ومن ثم إتاحة أحدث جيل من الخدمات مثل خدمة التلفاز وخدمة الأفلام حسب الطلب عبر الأجهزة المحمولة والنقالة، وخدمة المكالمات المرئية والخدمات التفاعلية مثل نظم إدارة الغرف والتحكم بالنظم السمعية المرئية».

يُذكر أن «أومنيكس إنترناشيونال»، إحدى أبرز الشركات العاملة في الحلول التقنية بمنطقة الخليج، والتي تعمل مع شركات محلية على تقديم خدمات تقنية المعلومات في أسواق الخليج ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتتخذ من دبي مقراً لها، أقامت شراكة مع at-visions، الشركة النمساوية التي تعتمد على حلولها التقنية نخبة من أشهر الفنادق الفخمة والراقية في العالم، للمشاركة في «معرض الفنادق 2013».

وتُعرف «أومنيكس إنترناشيونال» بخبرتها الإقليمية المعمّقة في تزويد صناعة الفندقة وصناعة السياحة بالحلول التقنية الداعمة لها في تحقيق أهدافها، حيث صمّمت ونفذت ووفرت الصيانة للنظم السمعية المرئية في اثنين من أفخم فنادق دبي والمنطقة هُما «برج العرب» و«منتجع أتلانتس».

من جانبه، قال رومان كيريستيس، الرئيس التنفيذي ومالك at-visions: «ضيوف الفنادق بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أكثر ضيوف الفنادق في العالم شغفاً بالتقنية الفائقة والذكية، ويتعين على الفنادق بالمنطقة أن تواكب متطلباتهم بما يعزز مكانتها وتنافسيتها.

وعند اختيار التقنية الفائقة المناسبة ستتيح تلك الفنادق لضيوفها إمكانية مشاهدة المحتوى الرقمي المخزّن على هواتفهم الذكية عبر أجهزة التلفاز المثبتة في غرفهم وأجنحتهم، مثلما ستتيح لهم النفاذ إلى الخدمات الفندقية المختلفة عبر أجهزتهم النقالة.

وفي اعتقادنا يتعيّن على الفنادق أن تبادر الآن إلى تحديث البنية التحتية التقنية من أجل مواكبة الأعداد المتزايدة من ضيوفها الذين لا يستغنون عن أجهزتهم النقالة والذكية خلال أسفارهم».

وتتميز at-visions بخبرتها الواسعة في دعم صناعة الفندقة والسياحة في العديد من بلدان العالم، وتطوّر الشركة النمساوية نطاقاً عريضاً من الحلول المصمّمة لإثراء تجربة الإقامة الفندقية، مثل نظام ONEvision Hotel TV الذي يوفر محتوى البث والمحتوى الإنترنتي والخدمات الفندقية المختلفة عبر شاشة التلفاز المثبتة في غرف الضيوف وأجنحتهم، وكذلك التطبيق المتوافق مع هذا النظام وهو ONEapp حيث يمكن ضيوف الفنادق من القيام بما سبق عبر هواتفهم الذكية.

وفي سياق آخر، يوفر نظام ONEsignage اللوحات الرقمية المدعومة بوسائط متعدّدة بما يدعم التسويق المبتكر في المرافق الفندقية والسياحية عامة.

سلطة دبي الملاحية تطلق خدمة ترخيص الوسائل البحرية

أطلقت سلطة مدينة دبي الملاحية خدمات الترخيص البحري في إمارة دبي. جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي عقد بحضور نخبة من كبار الشخصيات الحكومية والخبراء المعنيين بالشأن البحري.

وكشفت السلطة البحرية عن أن خدمات ترخيص الوسائل البحرية الترفيهية والتجارية والقوارب الرياضية والسياحية والترفيهية والتقليدية ضمن المياه الإقليمية لإمارة دبي تمثل إطاراً تنظيمياً متكاملاً لضمان تحقيق التكامل بين جوانب السلامة البحرية والملاحة الآمنة والكفاءة التشغيلية على امتداد سواحل دبي.

وأوضحت أن الخدمة تتميز بتسهيلها عملية الترخيص على أصحاب الوسيلة البحرية إذ تجعلها مركزة في مكان واحد بدلا من عدة جهات كما كانت عليه الحال سابقا الأمر الذي يجعل عملية ترخيص الوسيلة البحرية في دبي في غاية السهولة والبساطة والسرعة.

وقالت أن الخدمة الجديدة تشمل على إصدار الترخيص الوسائل البحرية بأنواعها والأطقم العاملة عليها وذلك عقب التحقق من استيفائها للمواصفات الفنية وأنظمة السلامة البحرية والاشتراطات البيئية .